

على الخلاف

هذه سنوات، تحذر النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم المشهد القضائي. الرجل الذي يتولّى الادعاء والتحقيق في العديد من ملفات الفساد وهدر المال العام ونهبه، لا ينفك يذّعي ويستدعي ويستمع ويستجوب... من دون نتائج تذكر، ومن دون ان يؤدي ذلك كله الى وضع فاسد واحد خلف القضبان. اتهامات بالجملة توجه اليه بالتكؤ في الادعاء ضد كبار الفاسدين، حتى تكاد تحوله من مذم إلى مدّعى عليه

علي إبراهيم مدّعى عام أم مدّعى عليه؟

رِصَوات مرتضى

عُيّن القاضي علي إبراهيم (1957) مدّعياً عامًا مالياً عام 2010، بموجب مرسوم في مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح وزير العدل إبراهيم نجار. كانت هذه المرة الثالثة التي «لعب» فيها الحظ إلى جانب ابن بلدة الوردانية في إقليم الخروب. المرة الأولى كانت عندما نجح «ابن المعرجي» كما يُعرف بين أبناء بلديته، في امتحانات دار المعلمين وعُيّن استاذًا للغة الفرنسية في مدرسة البلدة. ست سنوات، قضاها إبراهيم المولود في العاشر من نيسان 1957، بين التعليم وتجارة الباطون، وكان خلالها «الاستاذ علي» صياحًا، و«المعلم علي» بعد الظهور مساعداً لوالده «المعرجي» التي بيوت عدة في الوردانية شيدها النائب العام المالي بديبه، ومنها منزله الذي يعيش فيه. عندما اجسم الحظ له مرة ثانية وقيل في معهد الدراسات القضائية. ترك المدرسة و«خبّط الخليل» وورش الخغار و«عائلة» الباطون الجليل، ليحمل ميزان العدالة الأكثر ثقلًا. قبل أن يتبوأ إبراهيم منصبه، لم يكن احد يسمع بالنيابة العامة المالية.

لإبراهيم كونه الأقرب إلى الواجهة الإعلامية، فيما «المشكلة تكمن في بنية النظام القضائي نفسه». ففي ملف التخابر غير الشرعي، مثلاً، والذي تسبّب بهدر ملايين الدولارات تركيبة النظام اللبناني يشكّل طائفي أنتجت محاصصة طائفية لا يُمكن أن تُنتج إلا فساداً مقوّنًا. أما الحل «في تعديل قانوني، لأنّ النظام القانوني اللبناني مجهّز بشكل يحمي الفاسدين والمفسدين. لذلك تجد فسّاداً، لكنك لا ترى فاسدين». أحد الحلول قد يكون بإلغاء النيابة العامة المالية الأعلى لمحكمة الرؤساء والوزراء، على أن يعزل القانون ليُصبح القضاء العدلي صالحاً لمحكمة المسوؤل الفاسد بشكل مباشر. (دفع المر من أصلها مليون دولار، غير أن المر اعترض على التقرير الملغى، «لكن الواقع أن ترتيبه بالادعاء مرده إلى أن سلطة الادعاء والتهام ليست لديه، إنما لدى مجلس النواب. وبالتالي، المطلوب تعديل الدستور لرفع الحصانات، وفي الواقع فإن ملفات خصاسة عدّة هزّت الرأي العام لضخامة حجم الأموال المنهوبة، إذ تعزل القانون ليُصبح القضاء العدلي صالحاً لمحكمة النيابة العامة المالية، وتردّ فيها اسم النائب المالي العام، لكنها غالباً ما سلت مساراً قضائياً مختبراً للرؤية، غالباً ما حُمل وزره

رِصَوات مرتضى

بعد تسع سنوات على تولّيه النيابة العامة المالية، يقرّ القاضي علي إبراهيم بأنّه مكبّل بالدين، إذ أن تركيبة النظام اللبناني يشكّل طائفي أنتجت محاصصة طائفية لا يُمكن أن تُنتج إلا فساداً مقوّنًا. أما الحل «في تعديل قانوني، لأنّ النظام القانوني اللبناني مجهّز بشكل يحمي الفاسدين والمفسدين. لذلك تجد فسّاداً، لكنك لا ترى فاسدين». أحد الحلول قد يكون بإلغاء النيابة العامة المالية الأعلى لمحكمة الرؤساء والوزراء، على أن يعزل القانون ليُصبح القضاء العدلي صالحاً لمحكمة المسوؤل الفاسد بشكل مباشر. (دفع المر من أصلها مليون دولار، غير أن المر اعترض على التقرير الملغى، «لكن الواقع أن ترتيبه بالادعاء مرده إلى أن سلطة الادعاء والتهام ليست لديه، إنما لدى مجلس النواب. وبالتالي، المطلوب تعديل الدستور لرفع الحصانات، وفي الواقع فإن ملفات خصاسة عدّة هزّت الرأي العام لضخامة حجم الأموال المنهوبة، إذ تعزل القانون ليُصبح القضاء العدلي صالحاً لمحكمة النيابة العامة المالية، وتردّ فيها اسم النائب المالي العام، لكنها غالباً ما سلت مساراً قضائياً مختبراً للرؤية، غالباً ما حُمل وزره

هذا في حدّ ذاته «إنجاز»، بالنسبة إليه. غير أنّه، بالنسبة إلى كثيرين، ليس أكثر من «إنجاز صوتي»: يدّعي إبراهيم على من تحوم حولهم شبهات أو يستدعيهم... ويعدها، كفى الله الجميع شرّ قتال الفاسدين. فبعد تسع سنوات من تولّيه منصبه، ورغم الفساد الذي يخرّ بالدولة ومؤسساتها إلى حد الإفلاس، لم يوزع مسؤول واحد خلف القضبان، حتى في القضايا التي بات معظم اللبنانيين يعرفون تفاصيليها وأسماء المتهمين فيها من ملفات في النهب، من ملفات إبراهيم المولود في العاشر من نيسان 1957، بين التعليم وتجارة الباطون، وكان خلالها «الاستاذ علي» صياحًا، و«المعلم علي» بعد الظهور مساعداً لوالده «المعرجي» التي يغرق فيها البلد سنويًا جزاء فساد متعدي الدولة. وبالمناسبة، فإن كثيرين استذكروا المدعي العام المالي مع الفضيضات التي أغرقت نفق المطار مطلع فصل الشتاء الحالي، فقبل ست سنوات، تماماً صودف أن الرجل كان بين مئات احتجزوا في سياراتهم ساعات طويلة في النفق نفسه عندما فاضت مياه الصرف الصحي جزاء الأمطار

صحة وصفهم للرجل بـ«الظاهرة الصوتية»، من دون كبير أثر على الأرض، وانتهامه بالتقصير في معركة استعادة المال العام المنهوب. لكن من الإصفاة القول إن الرجل لا يختصر المسار القضائي بنفسه. ففي ظل غيابية التفتيش القضائي

هؤلاء في الصندوق، كما يعمل ابن شقيقته في بنك لبنان والمهجر حيث الحساب الأي للصندوق. مصادر إبراهيم تردّ بأن حساب الصندوق موجود في «لبنان والمهجر» منذ ما قبل رئاسته للصندوق، كما أن ذلك لم يجل دون أن يستدعي رئيس مجلس إدارة المصرف واستجوابه لأكثر من ساعتين بسبب القيود غير القانونية التي فرضها «لبنان والمهجر» على المودعين.

أما توسطه لتوظف عدد من أبناء بلديته، فهو أمر لا تخفيه مصادر الرجل، متسائلة: «أين الخطأ في توسطه لتوظيف كفوّن محتاجين للتوظيفة؟». وفق التقسيمات الطائفية على «الطريقة اللبنانية»، فإن موقع النائب العام المالي من «حصّة» الطائفة الشيعية، وقد حلّ فيه إبراهيم كاسم تسوية بين حركة أمل المتفجدين المقضرين، بل مجزء قرار فلتني! إلى ذلك، يؤخذ على إبراهيم أنه، إضافة إلى منصبه، هو أيضاً عضو لجنة الرقابة على المصارف، وقد رفض الانتقال إلى ديوان المحاسبة بسبب التعويضات التي تؤمنها له هذه العضوية. وهو «اتهام» يعتبره إبراهيم، بحسب مصادره، «وساماً» على صدره. فالرجل ليس من أصحاب الثروات، «وتمسكه بهذا الموقع كان من أجل تأمين أقساط المدارس لولده الذي تخرجوا جميعاً في الجامعة اللبنانية وليس في جامعات خاصة»، رئاسته لصندوق تعاضد القضاء، أيضاً، جرّت عليه اتهامات باستخدام هذا الموقع (ومناصبه الأخرى) لتأمين وظائف لأقاربه وابناء بلديته. إذ يعمل خمسة من

مبالغاً فيها، لأن ذلك من اختصاص ديوان المحاسبة ووظيفته في الرقابة المسبقة على هذا النوع من العقود... والاملاك البحرية... ملف الاملاك البحرية واحد من الملفات التي يؤخذ على إبراهيم تهاونه في التعامل معها. فهو أصدر قراراً بإزالة 1200 مخالفة عن شاطئ البحر في منطقة الأوزاعي. لكنه تغاضى عن مئات الاعتداءات التي يرتكبها أصحاب الحطوة في حق الاملاك البحرية على طول الشاطئ اللبناني. أنه أصدر قراراً بإزالة كل الاعتداءات

ملف الجمارك...

ملف الجمارك بين يدي إبراهيم أيضاً، وهو مزرب مذر يُضغ على خزينة الدولة بين 800 مليون ومليار دولار سنوياً، بحسب تقديرات المجلس الأعلى للجمارك. جُل ما سُجّل في هذا الملف طوال سنوات هو توقيف بضغ عمليات تهريب هواتف في مطار بيروت، وتوقيف عقيد في مديرية الجمارك تدخلت جهات عدة لإطلاقه. واللائق أن إبراهيم، في هذا الملف، يتحرك على إيقاع التقارير التلفزيونية التي تبثها قناة «الجديد»، وهو ما تعرّوه مصادر قريبة منه إلى تقاعس الضابطة العدلية عن القيام بواجباتها، إذ أن «القاضي يحدّك بموجب إخبار يُقدّم إليه، وعندما يكون عناصر من هذه الضابطة المكلفة بإبلاغه غارقة في الفساد، يُصبح الإعلام واحداً من مصادر القاضي الأساسية»، ناهيك عن أن فساد النظام برّمته لا يمكن لقاض واحد مواجهته، في ظل غياب بقية هيئات الرقابة. «فعلى سبيل المثال، يمكن للنائب العام المالي التدخل عند استشعاره تلاعباً في تنفيذ عقود قائمة بين الدولة والشركات المنعقدة. ولكن لا علاقة له بقيمة العقود وما إذا كان



رغم الفساد الذي يخرّ بالدولة ومؤسساتها لم يودع إبراهيم مسؤولاً واحدا خلف القضبان (الأخبار)

المخالفات القائمة على الاملاك البحرية بعد 15 تشرين الثاني 2015. إلا أن مرتكبي المخالفات تمكنوا من الانتفاخ عليه عبر المجلس النيابي الذي اصدر قانوناً لتسوية المخالفات مقابل مبالغ رمزية، إضافة إلى إعاقة ملاحقاته بقوانين الحصانة المالية حتى بات في النيابة العامة المالية صندوق يُسمّى تهكّماً بـ «صندوق الحصانات» يضم عشرات طلبات الإن بالملاحقة، ويكاد الحصول على إن ملاحقة مختار أو رئيس بلدية من وزارة الداخلية والمحافظين يحتاج إلى محجزة». ناهيك عن الخلل الناتج عن عدم وجود مهلة لرد على طلبات أدونات الملاحقة وعدم ردّ المراجع، ما يؤدي إلى دفن الملفات، وهذا ما دفع النائب العام التمييزي غسان عويدات أخيراً إلى إصدار تصميم اعتبر فيه أن إن الملاحقة يُصبح قائماً خلال شهر في حال عدم إجابة المرجع المطلوب الإنّ منه.

... الضمان والمسح العقاري

في ملف فساد الضمان الاجتماعي، ادعى النائب العام المالي مرتين على رئيس اللجنة الفنية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سمير عون بجرائم تزوير في السجلات الرسمية واختلاس أموال عمومية

لبنات

تقرير

معاهد ضحية تفرض خوّة على المتعاقدين... لتسجيل طلابها!

رامح حمية

رغم أن وزير المال السابق، علي حسن خليل، وقّع، في كانون الأول الماضي، مرسوماً لنقل اعتماد من احتياطي الموازنة العامة لعام 2019 إلى موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية، بقيمة 20 مليار ليرة، وقال الوزير السابق ريشارد قيموجيان إنها ستذهب لتسديد الديون على «البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً»، إلا أن قرشاً لم يصل إلى المعاهد المهنية حتى الآن، لتغطية رسوم تسجيل الطلاب المشمولين بالبرنامج.

ومع انتهاء فترة التسجيل، تبين أن هناك 30 % من الأهالي لم يسددوا الرسوم بعد، ما دفع المديرية العامة للتعليم المهني والتقني للبحث عن أموال لتغطية الرسوم، وخصوصاً أن خيار استبعاد الطلاب غير المسجلين سوف يقلل صفوف بعض المعاهد، بحسب المديرية العامة هنادي بري. لذا كان الاقتراح، كما قالت بري، بالطلب إلى الأساتذة التضامن من أجل تسيير الصفوف كل بحسب ساعاته، ولا يتجاوز المقابل ألف ليرة عن كل ساعة. ولفتت بري إلى أن القرار اختياري وليس إجبارياً. لكن بعض المعاهد فرضت المساهمة تحت طائلة خسارة ساعات التعاقد. وقد اعتمد عدد كبير من المعاهد والمدارس الفنية مبدأى «الشحادة» و«الخوّة» من المتعاقدين في التعليم المهني في ظل أزمة مالية ومعيشية واقتصادية خانقة. وكانت بعض المعاهد اعتمدت سياسة أن يدفع ذوي الطلاب المشمولين بالبرنامج رسوم التسجيل عند بداية العام الدراسي، مع وعود بإعادتها لهم بعد دفع وزارة الشؤون الاجتماعية للرسوم المستحقة في ذمتها للقطاع التربوي المهني. إلا أن معاهد أخرى تركت الأمور على غاربها لتصل إلى عجز مالي في صناديق تلك المهنيات، فلم يجد بعدها مدراء تلك المعاهد والمدارس الفنية سبيلاً للحل إلا بالطلب إلى الأساتذة المتعاقدين دفع مبالغ مالية متفاوتة، ولا يسجكون الحل قاسياً على الجميع بترحيل الطلاب وإقفال صفوف واختصاصات لعدم اكتمال نصابها القانوني. أمام هذا الواقع، لجأ بعض المتعاقدين إلى الاستدانة لعدم توفر القدرة المالية لدى غالبيتهم، ودفع رسوم التسجيل عن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامجها.

لكن السؤال: هل الأموال التي دفعها الأساتذة المتعاقدون في التعليم المهني ستعادل لهم في ما لو دفعت وزارة الشؤون الاجتماعية المبالغ المترتبة عليها عن البرنامج الأكثر فقراً، (كما يعود لإعادتها إلى ذوي الطلاب). أم أن الأمر سيتكرّس ويصبح واقعاً يفرض على المتعاقدين، وخصوصاً أن الأمر بات يتكرر كل عام دراسي منذ عام 2016 - 2017، تاريخ تخلف وزارة الشؤون الاجتماعية عن سداد مقرّباتها المالية عن برنامج دعم الأسر الأكثر فقراً؟ تجيب بري أن الإجراء هو بمثابة مساهمة وتضامن وليست هناك صيغة قانونية لإعادة المبالغ إلى الأساتذة.

فك قيموجيان إن الأموال ستذهب لتسديد ديون البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً، (هيلم الموسوي)



فك قيموجيان إن الأموال ستذهب لتسديد ديون البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً، (هيلم الموسوي)